المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الموعد المقترح يومي الخميس والجمعة ٢٨ ، ٢٩ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٢٤م

الورقة الخلفية للمؤتمر

موضوع المؤتمر	مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة
الجهات المنظمة	- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية - مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (المغرب)
مكان الانعقاد	- مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد (المملكة المغربية)

مقدمة:

رغم تفاوت الأداء الاقتصادي والتنموي فيما بين الدول العربية على مدى العقود الماضية، إلا أن غالبية تلك الدول لم تنجح في تحقيق النمو الاقتصادي بمفهومه الشامل والمستدام، ومن ثمّ ظلت شرائح واسعة من الشعوب العربية تعاني من انخفاض مستويات المعيشة وتراجع مؤشرات جودة الحياة، التي تعتبر الهدف الأسمى لكل خطط وبرامج التنمية المستدامة. ليس ذلك فحسب، بل إن الدول التي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ونجحت في تحسين مستويات معيشة مواطنيها وجودة حياتهم بشكل ملموس خلال العقود الماضية، قد حققت ذلك أساسًا بالاعتماد على مورد واحد قابل للنضوب، مما يهدد استدامة الإنجاز المحقق خاصةً في ظل توقعات تراجع أهمية النفط والغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة خلال العقود القادمة.

وقد أرجعت العديد من الدراسات والتقارير العلمية الرصينة ما سبق في المقام الأول إلى تباطؤ وتيرة الإصلاحات الهيكلية المنشودة في كل البلدان العربية تقريباً، مما أدى إلى عدم إحداث التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي المطلوب للحفاظ على استدامة معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وذات جودة عالية. وقد لا يكون من قبيل المبالغة القول بأن هذا هو حال غالبية الدول النامية التي لم تنجح في النجاة من فخّ " الدول ذات الدخل المتوسط Middle-Income Trap"، ومن ثم لم تحقق الإنجاز المستهدف وفقًا لأجندة وأهداف التنمية المستدامة الأممية.

فرغم مضي أكثر من نصف المدة المقررة لتحقيق تلك الأهداف، فإن الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة تشير إلى أن هناك ١٢٪ فقط من دول العالم على المسار الصحيح لتحقيق هذه الأهداف بحلول ٢٠٣٠. وما زال أكثر من ٥٠٪ من الدول بعيدة عن هذا المسار الصحيح، كما أن الوضع التنموي في ٣٥٪ من دول العالم أصبح أسوأ مما كان عليه في عام ٢٠١٥. وللأسف فإن الغالبية العظمى من الدول العربية تقع في المجموعتين الأخيرتين رغم أنها تبنّت تلك الأهداف وترجمتها في استراتيجياتها وخططها الوطنية.

ورغم أن هذه النتائج غير المرضية يمكن إرجاعها – بصفة أساسية – لعدم تنفيذ، أو التباطؤ في تنفيذ، الإصلاحات الهيكلية المنشودة، إلا أن الوضع الاقتصادي يزداد سوءًا بسبب تسارع وتيرة "المربكات Disruptions" التي فرضت على الواقع الاقتصادي العالمي بشكل عام، وعلى الاقتصادات العربية والنامية بشكل خاص. فما بين أزمات مالية واقتصادية عالمية، وصراعات جيوسياسية، ونزاعات عسكرية واضطرابات أمنية، وجائحة صحية، وتذبذب في سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وعدم استقرار في أسعار الصرف الوطنية، ومخاطر سيبرانية، وتغيرات مناخية، وطفرات تكنولوجية، وصراعات تجارية... وغيرها من المربكات التي تزامنت – ومازالت – مع تحديات هيكلية جسيمة، أضعفت جميعها من قدرة الاقتصادات العربية على الصمود، ومن قدرتها على تحقيق آمال وتطلعات الشعوب من أجل تنمية مستدامة وحياة كريمة لائقة.

ومن هنا تأتي أهمية موضوع المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والذي يقترح أن يكون عنوانه **"مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة والإصلاحات المنشودة"**، وأن تتناول جلساته والأوراق المقدمة خلاله المحاور التالية:

المحاور الرئيسية للمؤتمر:

المحور الأول: التغيّر وعدم الاستقرار في البنية الاقتصادية الدولية وتأثيره على النمو الاقتصادي الاحتوائي في الدول العربية.

١- أثر التغيرّات المتلاحقة والمُربكات على مستقبل الاقتصادات العربية.

(ورقة عامة تتناول بالتحليل مختلف المربكات الخارجية التي حدثت خلال العقد الماضي، وتحلل آثارها على النمو الاقتصادي في الدول العربية)

٢- تأثير الأزمات والصدمات الخارجية على النمو الاقتصادي الاحتوائي واستهدافه في الدول العربية.

(تحليل تأثير أهم المربكات على الاقتصادات العربية بتقسيماتها المختلفة، ومن هذه المربكات على سبيل المثال لا الحصر:

- الأزمات المالية والاقتصادية العالمية.
- أزمة وباء كوفيد -١٩.
- التغيرّات المناخية.
- الصراعات الجيوسياسية.
- السياسات التجارية الحمائية وأثرها في تغيّر سلاسل الإمداد.
- النزاعات العسكرية والاضطرابات الأمنية.

يقدّم في هذا البند أكثر من ورقة تتناول كل منها أحد المربكات السابق ذكرها (أسبابها – انعكاساتها العالمية وخاصة على الدول العربية).

المحور الثاني: استشراف أثر ارهاصات ظهور نظام مالي عالمي جديد، في ظل مربكات التكتلات القائمة والقادمة، على اقتصادات الدول العربية.

١- تأثير ظهور أليات جديدة لأسعار الصرف على الاستقرار النقدي والمالي وعلى النمو الاقتصادي في الدول العربية.

(التركيز على تحليل تأثر الاقتصادات العربية بتوجه التكتلات العالمية الجديدة (مثل بريكس) نحو أليات جديدة لأسعار الصرف، وللتسويات المالية للتجارة الخارجية-البينية على الأقل-، وخاصة في ظل دخول عدد من الدول العربية ضمن منظومة التكتلات الجديدة، وتأثير ذلك كله على أسعار الصرف الوطنية، وعلى استهداف التضخم، ومستويات التجارة البينية العربية، ومع العالم الخارجي).

٢- استشراف متطلبات السياسات المالية والنقدية وأهمية كفاءة إدارتها لمواجهة المربكات المتوقعة في أسعار الصرف وتأثير ذلك على معدلات التضخّم، وعلى استهدافه.

(تحليل ومناقشة السياسات المالية والنقدية اللازمة لاستقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخّم في غالبية الدول العربية، في ظل المربكات المتوقعة نتيجة التحولات العالمية في التكتلات الاقتصادية، والسياسية).

٣- مربكات تطور المديونية الخارجية وتأثيراتها على الاقتصادات العربية.

(تحليل ومناقشة تأثير تفاقم المديونية الخارجية - الناتجة عن العديد من المربكات - على مستقبل النمو الاقتصادي واستدامته في الدول العربية بتقسيماتها المختلفة، مع الإشارة، ما أمكن، إلى أثر التحولات المستقبلية المتوقعة في أنظمة التسويات المالية، وأسعار الصرف، على مسيرة النمو والاستقرار المالي والنقدي في الدول العربية).

٤- سياسات التنويع الاقتصادي كأداة لمواجهة مربكات توقع ظهور النظام المالي العالمي الجديدة، وانعكاس ذلك على أزمة المديونية الخارجية في الدول العربية.

(تحليل ومناقشة التنويع الاقتصادي كمدخل مهم للتغلب على العديد من المربكات خاصة في ظل تطور مستويات المديونية الخارجية في العديد من الدول العربية، مع التركيز على التنويع الاقتصادي في دول عربية متجانسة مثل التنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، والتنويع الاقتصادي في دول المشرق العربي، وتحليل فرص نجاحه وتأثيره على مستقبل النمو الاقتصادي واستدامته في هذه الدول العربية).

المحور الثالث: المستحدثات التكنولوجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي الاحتوائي في الدول العربية.

١- تقنيات الثورة الصناعية الرابعة والخامسة وتأثيرها على تحفيز النمو الاقتصادي الاحتوائي.

(تحليل ومناقشة ماهية تقنيّات الثورة الصناعية الرابعة والثورة الصناعية الخامسة، وأثار كل منهما على تحفيز النمو الاقتصادي الاحتوائي في الدول العربية، والدروس المستفادة من أنجح التجارب العربية في الاستفادة من نتائج الثورة الصناعية الرابعة لتعزيز فرص النمو الاقتصادي).

٢- التحدّيات التي تواجه نقل التكنولوجيا وتوطينها وقدرة المؤسسات على التعامل معها بكفاءة وعدالة.

(تحليل ومناقشة تحديات نقل التكنولوجيا وتوطينها في الدول العربية، وتباين هذه التحدّيات باختلاف تقسيمات الدول العربية. (دول نفطية – دول المشرق العربي – دول المغرب العربي)

٣- مخاطر وتهديدات المستجدات التكنولوجية والتحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي على أسواق العمل في الدول العربية.

(التركز على تحليل أثر التكنولوجيا الحديثة على عنصر العمل، وعلى العلاقة بين العمال والآلات الذكية الحديثة، وانعكاس ذلك على زيادة الإنتاجية وتحقيق مفهوم النمو الاحتوائي ي الدول العربية)

المحور الرابع: سياسات تحديد الأولويات وتعزيز صمود الاقتصادات العربية أمام الصدمات وسرعة تعافيها: الإصلاحات المنشودة.

١- الاهتمام بأنظمة الإنذار المبكر وضرورة التنبؤ بالمربكات والمخاطر والتعامل معها لتعزيز الصمود الاقتصادي.

(تحليل أنجح التجارب في مجال أنظمة الإنذار المبكر، وكيفية توقّعها للمخاطر الخارجية، والسياسات المقترحة لإدارة الأزمات في الاقتصادات العربية).

٢- سياسات تعزيز الاستثمار في الابتكار والرقمنة وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي.

(تحليل ومناقشة الحوافز والبيئة الاستثمارية المطلوبة لإنجاح وتحفيز هذه الأنواع من الاستثمارات، ودور الابتكار والرقمنة في تقوية الاقتصادات العربية، وتعزيز قدرتها على الصمود وسرعة تعافيها الاقتصادي).

٣- سياسات تفعيل وتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

(التركيز على تحليل التغير في دور الدولة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وسياسات تحقيق التوازن بينهما، لتحقيق كفاءة استخدام الموارد وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق كفاءة الأسواق وعدالة المنافسة في الاقتصادات العربية).

٤- تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك كمدخل للتغلّب على المربكات والمخاطر وتأثيرها على النمو الاقتصادي الاحتوائي.

(التركيز على تحليل مجالات التعاون الاقتصادي العربي المشترك المطلوبة والمقترحة، مثل أنشطة البحث والتطوير (R&D) وتنسيق السياسات المالية والنقدية، والتعاون في تبادل البيانات والمعلومات، والتعاون لزيادة الاستثمارات في الابتكار والابداع، وذلك بنظرة مستقبلية استشرافية دون التطرّق لمراحل وأشكال التعاون العربي سابقاً).

الجدول الزمني ومتطلبات المشاركة بأوراق بحثية في المؤتمر

مقترح الورقة البحثية	يكون المقترح في حدود ٥٠٠ كلمة، على أن يتضمن: اسم الباحث ووظيفته، والمؤسسة التي يعمل بها، والعناصر الأساسية للورقة البحثية المقترحة (عنوان البحث – المقدمة – الهدف – المساهمة العلمية المتوقعة للورقة البحثية– الأسئلة البحثية – المنهجية المستخدمة – العناصر الرئيسية للورقة البحثية المقترحة– قائمة المراجع ومصادر البيانات).
المواصفات الفنية (تشكل معياراً أساسي في تقييم البحث والموافقة على عرضه في المؤتمر)	• تقديم بحث أصلي وجديد وغير منشور في مؤتمرات أو دوريات علمية سابقة. • استخدام المنهجية العلمية السليمة في استخدام المراجع العلمية المختلفة، وفي الاقتباس، وتجنب النقل أو الاقتباس غير المهني، وتوضيح المساهمات البحثية الأخرى التي تم الاعتماد عليها. • استخدام الدوريات العلمية المحكمة والكتب والمصادر الإلكترونية الموثوقة، وفقاً للقواعد العلمية المتعارف عليها. • تحديد الهدف من البحث بشكل واضح، وتحديد ربط البحث بأحد محاور المؤتمر على النحو الوارد عاليه. • وضع هيكل واضح ومنطقي للبحث واستخدام العناوين الرئيسية والفرعية بشكل مترابط. • عرض إشكالية البحث بشكل واضح وسليم ودقيق وباستخدام الحجة القوية. • تجنب المنهجيات الوصفية والسردية والاعتماد على التحليل والاستقراء والقياس بشكل مبتكر وعلى النحو الذي يخدم أغراض البحث. • الاعتماد على أحدث البيانات والمعلومات المنشورة بشكل رسمي، وتحليلها بشكل منطقي، على النحو الذي يخدم أغراض البحث. • الحرص على توازن الأجزاء المختلفة للبحث، والاهتمام بصياغة النتائج والتوصيات بشكل واضح وعلى النحو الذي يعزز الاستفادة من البحث بشكل عملي.

	• ترسل الأبحاث في نسخة "word" ويكتب العنوان الرئيسي بحجم (١٨) والعناوين الفرعية بحجم الخط (١٦)، مع الخط الثقيل "bold"، أما متن البحث فيكتب بحجم الخط (١٤) بالخط الخفيف، مع عدم وضع صيغ خاصة للكتابة. • اتباع القواعد اللغوية والنحوية وعلامات الترقيم بشكل سليم.
الجدول الزمني	• تقدم المقترحات البحثية في موعد أقصاه يوم الأحد ٢٨ أبريل ٢٠٢٤. • تقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بمراجعة المقترحات البحثية وإخطار الباحثين بقبول أو رفض المقترح في موعد أقصاه الأربعاء ١٥ مايو ٢٠٢٤. • تقدم الأبحاث التي تتم الموافقة عليها في موعد أقصاه يوم الأحد ٨ سبتمبر ٢٠٢٤، على أن يتم موافاة اللجنة العلمية للمؤتمر بتقرير عن تقدّم العمل في البحث في موعد أقصاه يوم الإثنين ٨ يوليو ٢٠٢٤. • تقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بإخطار الباحثين بالرأي بخصوص قبول البحث أو رفضه في موعد أقصاه يوم الأحد ١٥ سبتمبر ٢٠٢٤. • يتم تسليم الأوراق البحثية النهائية المشاركة في المؤتمر في موعد أقصاه يوم الإثنين ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤.

يتم إرسال كافة المراسلات إلى:

الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي

(الأمين العام للجمعية)

والمنسق العام للمؤتمر

وذلك على الإيميل التالي

asfer.conference١٨@gmail.com

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية